

مصلحة الأطفال المعنوية والمادية على اعتبار أن محكمة النقض أعلى هرم للسلطة القضائية ومحكمة قانون من المفروض فيها أن تسهر على توحيد الرؤية القانونية ومنهج القراءة القانونية للنصوص وتطبيقه ا.

وإذ تذكر الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بلف هذا القرار يضاف إلى جملة من القرارات المحخفة المشاهدة الصادرة عن غرفة الأحوال الشخصية بمحكمة النقض والتي تناولتها بالتحليل في دراسة لها تحت عنوان " مدونة الأسرة بين النص والتطبيق من خلال العمل القضائي لمحكمة النقض " سنة 2018، والتي تضعها رهن إشارة كافة الفاعلين، فإنها تدعو:

- **محكمة النقض** إلى ضرورة الالتزام بالإشارة ضمن تعليقات القرارات إلى المرجعية الدولية لحقوق الإنسان عامة وتلك التي تخص حقوق الطفل والحقوق الإنسانية للنساء، على غرار ما جرى به عمل بعض غرف المحكمة، كما تدعوها إلى وجوب التقيد في القرارات بالمرجعية القانونية والحقوقية بلغة حديثة ففهمها المتقاضيات والمتقاضين؛
- **المؤسسة التشريعية** إلى ضرورة المراجعة الشاملة والملحة والعاجلة لمدونة الأسرة مراجعة تحقق الانسجام بين نص المدونة وروحها وفلسفتها ومقتضياتها وتتوخى ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان للنساء ومطابقتها للدستور، كما تدعوها إلى التعجيل بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالدفع استثناء بعدم دستورية القوانين لضمان عدم المس بالحقوق التي يضمنها الدستور؛
- **وزارة العدل** إلى مراجعة مناهج تكوين القضاة بإدراج مواد تتضمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل والحقوق الإنسانية للنساء، ووضع برامج للتكوين المستمر لمختلف العاملين في المهن القضائية في مجال حقوق الإنسان بعامة وحقوق الطفل والحقوق الإنسانية للنساء بخاصة؛
- **المعهد العالي للقضاء** إلى مراجعة مناهج تكوين القضاة بإدراج مواد حقوق الإنسان وحقوق الطفل والحقوق الإنسانية للنساء ومقاربة النوع، مع منحها نفس الأهمية التي تحتلها باقي المواد والموضوعات.

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

27 ابريل 2021